تقييم استمرارية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بإستعمال مؤشرات الفشل المالي

علي عبد الواحد خلف
ديوان الرقابة المالية الإتحادي
ali.abdalwahd@yahoo.com

حسين علي عبد الواحد
باحث مالي ومصرفي
husseinaliabd7@gmail.com

الخلاصة

يهدف البحث الى استخدام مؤشرات الفشل المالي في تقييم استمرارية المصارف ، حيث تعد المصارف العراقية من أوائل المؤسسات والشركات التي اتجهت نحو تطبيق المعايير الدولية ، فضلاً عن كونها تلتزم بالمبادئ والفروض في المجال المحاسبي وتواجه مخاطر كثيرة ومتنوعة ولعل من اخطرها هو الفشل المالي لذا نجد ان التنبؤ بالفشل المالي يشغل كل الجهات ذات العلاقة بالمصارف لاسيما الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع لتطوير نماذج يتم اعتمادها تستخدم في تقييم استمرارية المصارف ، واحدى هذه النماذج هو أنموذج (kida) الذي يستخدم في تقييم استمرارية المصارف وقدرتها على مواجهة التزاماتها والقيام بواجباتها من خلال مجموعة من النسب المالية تميز بين المصارف الناجحة عن المشكوك في قدرتها والتي تتعرض الى الفشل المالي ، والتعرف على طبيعة نشاطاتها في وقت مبكر، ومن هذا المنطلق فأن من الاهداف الرئيسية للبحث التعرف على مدى فاعلية استخدام انموذج (Kida) في تقييم استمرارية المصارف من خلال التأكد هل ان المصارف تعرضت للفشل المالي او لا ؟ واستعان الباحثان من اجل تحقيق هذا الهدف ببعض القوائم المالية للمصارف عينة البحث وتمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الاتي : هل يكشف لنا انموذج (Kida) عن مخاطر الفشل المالي التي تواجه المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تقييم استمراريتها في ممارسة نشاطها التجاري على المدى المنظور ؟ وتم تطبيق انموذج (Kida) على عينة مقدارها ثلاث مصارف عراقية بإستخدام النسب المالية ، وتم في نهاية التحليل وضع بعض الأستنتاجات والتوصيات التي تؤكد على ضرورة تبني المصارف نماذج التحليل المالي لمعرفة نتائج عملها فيما يخص التنبؤ بالفشل المالي.

الكلمات المفتاحية : تقـييم، استـمـرارية، الفـشل المـالي، نمـوذج كـيدا، الـمصارف.

Evaluation of the continuity of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange using indicators of financial failure

Ali Abdul Wahed Khalaf
Office of Financial Supervision

Hussein Ali Abdul Wahed
Financial and Banking Researcher

Abstract

The research aims to use indicators of financial failure in assessing the continuity of banks, as Iraqi banks are among the first institutions and companies that have tended to implement international standards, in addition to being committed to principles and assumptions in the accounting field and facing many and varied risks. Perhaps one of the most dangerous is financial failure, so we find that the prediction of failure financial engages all the authorities related to banks, especially researchers and those interested in this subject, to develop models to be used in assessing the continuity of banks . One of these models is the (kida) model, which is used in assessing the continuity of banks and their ability to meet their obligations and carry out their duties through a set of financial ratios that distinguish between banks those who succeed in their doubtful ability and which are exposed to financial failure, and to know the nature of their activities early.From this standpoint, one of the main objectives of the research is to identify the extent of the effectiveness of using the (Kida) model in evaluating the continuity of banks by ascertaining whether the banks were exposed

to financial failure or no, in order to achieve this goal, the two researchers used some financial statements of the banks, the sample of the research, and the research problem was represented by paltry The following question: Does the (Kida) model reveal to us the risks of financial failure facing commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange by evaluating their continuity in the exercise of their commercial activity in the foreseeable future? The Kida model was applied to a sample of three Iraqi banks using financial ratios, and at the end of the analysis some conclusions and recommendations were drawn up that emphasize the need for banks to adopt financial analysis models to know the results of their work in terms of predicting financial failure.

Keywords: Evaluation, Continuity, financial failure, Kida, Banks.

المقدمة

تفترض المصارف البقاء والأستمرار ومن ثم تحاول النمو في نشاطها وارباحها الا انه يواجه عدد منها في فترات معينة خطر الفشل المالي لعدة اسباب تتعرض لها المصارف . من هذا المنطلق ، ولما تتمتع به خصوصية وطبيعة عمل المصارف ، والأهمية التي تحتلها في المجال الاقتصادي جعل مجال التحليل والتنبؤ والتوقعات فيه تتطلب جهود مضاعفة من عدة جهات لأغراض إنجاحها ويعتمد مستقبل المصرف واستمراريته على وضعه المالي وتحقيقه للارباح لذا فان موضوع التنبؤ بالحالة المالية للمصرف من الامور المهمة لجميع الاطراف سواء في داخل المصرف أو خارجه . ولا شك إن موضوع التنبؤ بالحالة المالية مرتبط أساساً بمفهوم الاستمرارية وأهميته في الفكر المحاسبي ، إذ يعد فرض الاستمرارية من الفروض الاساسية ويبنى على اساسه ان الوحدة الاقتصادية وبضمنها المصرف مستمرة في نشاطها لفترة زمنية تكفي لتحقيق اهدافها وقادرة على الوفاء بألتزاماتها اتجاه الغير وبسبب تعرض المصارف الى انواع عديدة من المخاطر ومن ضمنها مخاطر الفشل المالي توجب علينا القيام بدراسة بحث نوضح فيه دور مؤشرات الفشل المالي في تقييم استمرارية المصارف وتوضيح اهمية انموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف وتمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

هل يكشف لنا انموذج (Kida) عن مخاطر الفشل المالي التي تواجه المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تقييم استمراريتها في ممارسة نشاطها التجاري على المدى المنظور ؟

ولغرض تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه على اربعة مباحث يتضمن المبحث الاول المنهجية وخصص المبحث الثاني بعرض الاطار النظري لمؤشرات الفشل المالي كأداة لتقييم الاستمرارية وتم في المبحث الثالث عرض نتائج الجانب العملي التطبيقي اما في المبحث الرابع عرض لأهم الاستنتاجات ، كما تم عرض التوصيات المقترحة من قبل الباحثين.

المحور الاول: منهجية البحث

تضم منهجية البحث مشكلة البحث، أهميته، أهدافه، فرضيته وكما يلي:

١- مشكلة البحث:

تعاني المؤسسات المالية المحلية وبالخصوص المصرفية منها من أزمات مالية تتمثل بالفشل المالي، ويعود ذلك لأسباب مختلفة ويسهم التحليل المالي في تفسير وتحليل نتائج الاعمال للمصارف العراقية وتستخدم مؤشراته في المساعدة على معرفة الوضع المالي الحالي للمصارف والتنبؤ بالوضع المستقبلي ، ولا تقتصر أدواته المتاحة على تحليل الأداء فقط بل تتعدى ذلك في جوانب عدة ، من خلال النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والميزانية العمومية لذا فإن مشكلة البحث تتمثل بالتساؤل الاتي:

هل يكشف لنا انموذج (Kida) عن مخاطر الفشل المالي التي تواجه المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تقييم استمراريتها في ممارسة نشاطها التجاري على المدى المنظور؟

٢- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع الفشل المالي والتنبؤ به وماله من تأثير خطير على مستوى الاقتصاد والمجتمع ككل بشكل عام ، فضلاً عن أطراف محددة من إدارة المصارف ومراقبو الحسابات والجهات الحكومية ، كما أن فشل وإفلاس المصارف يؤدي إلى حدوث أزمة مالية لذا يجب إيجاد وسيلة للإنذار المبكر لإحتمالية تعرض المصارف للفشل مستقبلاً كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على خطر الفشل المالي في المصارف العراقية وعن مدى امكانية وجود انموذج رياضي يمكن من خلاله التنبؤ بذلك بشكل متكامل ودقيق.

٣-أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو استخدام مؤشرات الفشل المالي لتقييم استمرارية المصارف العراقية وتتمحور الاهداف الفرعية في النقاط الاتية :

أ) معرفة مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالفشل المالي.

ب) معرفة درجة استفادة المصارف من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل في كافة الاتجاهات.

ج) توضيح أهمية التنبؤ بالفشل المالي في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي و الخارجي للمصارف.

د) توضيح أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف من خلال تطبيق انموذج (Kida) للتحقق من احتمالية تعرضها للفشل المالي من عدمه.

٤- فرضية البحث:

لاتوجد مؤشرات تدل على ان المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لن تستمر في نشاطها التجاري

5- حدود البحث:

الحدود الزمانية - تتمثل المدة الزمنية من عام (2016) الى عام (2019).

الحدود المكانية: تم تحديد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع لتطبيق البحث إذ اختير منها (3) مصارف كعينة لهذا المجتمع.

المحور الثاني: الاطار النظري لمؤشرات الفشل المالي كأداة لتقييم الاستمرارية

اولا : مفهوم التحليل المالي :

التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة لمعالجة البيانات لمؤسسة ما للحصول على المعلومات التي يمكن ان تستخدم في عملية اتخاذ القرار وتقييم المؤسسات المالية في الحاضر والماضي والتوقع بما سيكون عليه الوضع بالمستقبل [1]. كما ذكر بأنه مجموع العمليات التي تقوم بالدراسة والفهم والتحليل للمعلومات والبيانات المالية الواردة في قوائم الشركات او المصارف ومن ثم تحليل وتفسير تلك البيانات للإفادة منها بالحكم على مركز الشركة او المصرف مالياً ، والتنبؤ بالمستقبل والاحداث الممكن حدوثها ونتناول أهم مايتعلق بمفهوم التحليل المالي بما ينسجم وموضوع البحث كالاتي:[2]

1: أهداف التحليل المالي :[3]

يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي:

أ - معرفة الوضع المالي للمنشأة.

ب - الحكم على القدرة الكسبية للمشروع .

جـ - الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.

د - تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.

هـ - وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.

و - التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

2 : النسب المالية ومؤشرات الفشل المالي:

تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين (بقسمة احدهما على الاخر) بشكل يسهل من الحصول على نتائج للعمليات المالية وهي لاتضيف لها شيئا جديدا بل تحاول تفسير تلك العلاقة بينهما لكي تسهل عملية

التحليل المالي ، وتبقى لهذه النسب أهميتها المحدودة ما لم يتم مقارنتها مع نسب مالية أخرى مماثلة، فتزداد تلك الأهمية عندما يتم مقارنة إحدى هذه النسب المالية لوحدة اقتصادية معينة بمثيلتها في السنوات السابقة للوحدة نفسها، أو بمقارنة هذه النسب مع نسب الوحدات المماثلة لها بطبيعة العمل وبعض الشروط الأخرى، وتساعد مثل هذه المقارنة في التوصل إلى الوضع التنافسي لهذه الوحدة الاقتصادية او المصرف.[4]

3: أهم تصنيفات النسب المالية

يمكننا ذكر اهم النسب المالية الشائعة المستخدمة في التحليل المالي:

أ : **مجموعة نسب السيولة:** يمكن قياس سيولة المنشأة من خلال مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها ، وهي كالاتي:[5]

– نسبة التداول // وهي من اكثر النسب المالية شيوعا لقياس سيولة المنشأة والمصرف ، وهي تقيس قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل ، لذلك فهي تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة ، وان ارتفاع النسبة هو مؤشر جيد لسيولة المصرف. وتحسب كالاتي : (اجمالي الموجودات المتداولة / اجمالي المطلوبات المتداولة).

– نسبة السيولة السريعة // هي النسبة التي تبين مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد إلتزاماتها قصيرة الاجل دون الأعتماد على البضاعة ، وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة الأصول المتداولة مطروحة منها المخزون على الخصوم المتداولة و بالقانون الاتي: (مجموع الأصول المتداولة – المخزون/ مجموع المطلوبات المتداولة).

– صافي رأس المال العامل // ويمكن قياس صافي رأس المال العامل بإستخدام المعادلة التالية صافي رأس المال العامل (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة)، وهذا القياس يكون مفيد لأغراض الرقابة الداخلية في المصرف ، وعند الحصول على دين طويل الأجل فغالبا ما تتضمن اتفاقية القرض حداً أدنى من صافي رأس المال العامل الذي يجب المحافظة عليه عن طريق إلزام المصرف بالأحتفاظ بسيولة جيدة.

ب :**مجموعة نسب المديونية** : وتقيس مقدرة المصرف على سداد كافة الديون عندما يحين ميعاد استحقاقها، بغض النظر عن أن هذه الديون قصيرة أو طويلة الأمد، إلا أنها تركز على قياس مقدرة الوحدة او المصرف على خدمة الديون طويلة الأمد فقط، ويشتمل هذا النوع من النسب على نسب فرعية منها (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ، نسبة الديون قصيرة الأجل الى حقوق الملكية ، نسبة الموجودات الى حقوق الملكية ، نسبة الموجودات المتداولة الى إجمالي القروض).[4]

– نسبة الموجودات الى حقوق الملكية // وهي تلك النسبة التي تعبر عن مدى مساهمة الوحدة الأقتصادية من خلال رأسمالها في توليد موجوداتها بشكل عام من ناحية و عائدية هذه الموجودات للوحدة بدون قروض ، وان انخفاض هذه النسبة تعطي الأمان للدائنين في حالة التصفية وكذلك للمساهمين بنسبة تملكهم الوحدة بعيدا عن التزاماتهم القصيرة والطويلة الأجل وتحسب هذه النسبة كما يأتي (نسبة الموجودات الى حقوق الملكية = الموجودات/ حقوق الملكية).[6]

– نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق الملكية // ومن خلال هذه النسبة تبين العلاقة بين مقدار الأموال التي يقدمها أصحاب المشروع ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية ، وارتفاع هذه النسبة الى ما يقارب (67 %) قد يكون مؤشرا بإقتراب الخطر ، ومؤشرا على اضطرار الوحدة الى زيادة الأعتماد على المصادر قصيرة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع الوحدة على المدى الطويل.[6]

ج : **مجموعة نسب النشاط** : تهدف الى الحكم على مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته المختلفة

في ممارسة نشاطه الجاري الذي يرتكز في عملية الاستثمارات والخدمات ومنح القروض ومن ثم المساهمة في تحقيق اقصى الأرباح الممكنة من خلال ذلك وتقوم على اجراء المقارنات بين حجم الايرادات المتحصلة وحجم الاستثمارات في مختلف الموجودات وتقيس ايضا مدى قدرة الوحدة على استغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفاعلية.[4]

د: مجموعة نسب الربحية : تستخدم كمؤشرات لتقييم ربحية الوحدة أو المصرف وتعبر عن مدى الكفاءة التي يتخذ فيها المصرف قراراته الاستثمارية والمالية وتشتمل هذه النسب على نسب فرعية (نسبة الربح الاجمالي، نسبة العائد على الاستثمار ، نسبة اجمالي العائد على المبيعات ، نسبة صافي الربح على المبيعات).[4]

– نسبة مجمل الربح // تعبر هذه النسبة عن الهامش المتوفر لتغطية كافة الإلتزامات الاخرى ، اي التكاليف لجميع الوظائف ويقيس هذا المؤشر نسبة مجمل الربح الى المبيعات وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل للمصرف او المنشأة ، وتحتسب هذه النسبة كألاتي:

(نسبة مجمل الربح =مجمل الربح / المبيعات).[5]

– نسبة صافي الربح // وتقيس هذه النسبة المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات (كنسبة مئوية) بعد دفع كافة التكاليف بما فيها الفوائد والضرائب . وتعد هذه النسبة من المقاييس الشائعة والمهمة لقياس مدى نجاح المنشأة في عملياتها مع الأخذ بنظر الاعتبار العائد من المبيعات وتختلف النسبة من صناعة لأخرى وتحتسب هذه النسبة كالاتي:

(نسبة صافي الربح = صافي الربح / المبيعات).[5]

هـ : نسبة التوظيف: توضح هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع ، وماحكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة ، وتستخرج نسبة التوظيف من القانون الاتي (القروض والسلف /الودائع وماحكمها).[7]

ثانياً : مفهوم الفشل المالي:

الفشل المالي : مصطلح للتعبير عن العملية التي تكون فيها الوحدة الاقتصادية قد بدأت بالتوجه نحو حدث العسر، أو الإفلاس المالي ، أو تعبير عن عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الإستمرار في العمل بالسوق وتقديم منتجاتها الى الزبائن وعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ، كما يعرفه Beaver بأنه إخفاق الوحدات الاقتصادية في الوصول إلى تنبؤات موثوقة [8]. ويعد الفشل المالي المصرفي من أخطر ما قد يواجه القطاع المصرفي و يهدد وجوده، فقد يمتد ويشكل أزمة مصرفية شاملة ، تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي كاملاً ، و قد تمتد آثاره وتتوالى الانهيارات لتصل إلى أزمة مالية شاملة ، تؤثر سلباً في الاقتصاد الكلي للدولة . لذا لابد من تقديم صورة واضحة عن مفهوم الفشل المالي المصرفي ، إذ ان المؤسسة المصرفية لا تعلن فشلها المالي فجأة، بل تمر بعدة مراحل قبل إعلان إفلاسها [9]. ونتناول أهم مايتعلق بمفهوم الفشل المالي بما ينسجم وموضوع البحث كالاتي:

1: أسباب الفشل المالي

يعود الفشل المالي للمصارف ، الى مجموعة من العوامل والتي تؤثر في أداءها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وهي بالضرورة تختلف من مصرف الى اخر، ويمكن تقسيم الاسباب بحسب ما كتب الباحثين الى:

أ: أسباب ادارية

من أهم الأسباب التي تؤدي الى تعثر المصرف هي غياب الأفراد القياديين الاكفاء، والصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للمؤسسة، وكذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك، التي تؤدي الى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:[10]

✓ضعف إدارة المصرف وعدم كفاءتها .

✓ضعف الجانب الرقابي.

✓اختيار فريق سيئ للعمل ليس لديه المرونة والقدرة على التغير.

ب : أسباب مالية:

من الاسباب التي تؤدي الى افلاس المصارف ضعف هيكلها المالي وكذلك الانفاق غير العقلاني الذي لايتناسب وإيرادات المشروع الذي يؤدي لظهور إختلالات مالية نذكر منها:[11]

✓ اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية.

✓ الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة.

✓ فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها تجاه مختلف دائنيها.

✓ تراكم ديون المصرف بصورة تؤثر بالسلب على نتائج اعمالها.

جـ : اسباب فنية:

تشمل سوء التخطيط منذ البداية واختيار التكنولوجيا المطبقة واستخدام الطاقة والعيوب الفنية التي تتكشف عند تجارب التشغيل وتأخر التنفيذ بالتطبيق.[12]

2 : انواع الفشل المالي [13]

تجدر الاشارة الى هناك نوعين من الفشل المالي هما:

أ: الفشل الزاحف: ويرجع لعدة اسباب داخلية وهي (عدم كفاءة الإدارة ، وزيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس، والإسراف في استخدام الموارد).

ب: الفشل المفاجئ : ويحدث فجأة نتيجة للتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الأجتماعية.

3 : اهمية التنبؤ بالفشل المالي

اخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل اهمية كبيرة في مجال الادارة المالية بصورة خاصة لما يترتب على فشل المؤسسات والمصارف من أضرار كبيرة ، ويحقق التنبؤ بالفشل العديد من المزايا الايجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب ، حيث يمكنهم من إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحله المبكره وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية ، ويعتقد (Altman) أن مشروع التنبؤ بالأزمة المالية يجب أن يجمع بين مؤشرات مالية عدة لضمان قياس غير متحيز ، ويساعد ذلك على تحقيق الازدهار المالي للشركات والمصارف من خلال ايجاد نقاط الضعف وتعزيزها والعمل على حل المشكلات المفاجئة بشكل متلائم مع نشاط الشركة ويعد التنبؤ بالفشل المالي للمصارف على وجه الخصوص غاية في الأهمية لما يترتب عليه من اثار في كل من: [13]

أ: قروضها القائمة.

ب: قروضها قيد الدراسة.

ج: اسعار وشروط قروضها.

د: امكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.

هـ: توقيت الانسحاب.

ثالثاً : مفهوم الاستمرارية

اختلفت التعريفات والمفاهيم المتعلقة بفرض الاستمرارية بإختلاف توجهات الباحثين ، فالإستمرارية في الفكر المحاسبي تعني أن المصرف سوف يستمر في عملياته في المستقبل المنظور، ولن يخرج من العمل المصرفي أو تصفى أصوله ، وحتى يحدث ذلك يجب عليه أن يكون قادراً على زيادة موارده بشكل كافي ولفترة زمنية غير محدودة تمكنه من تحقيق أهدافه وخططه والوفاء بإلتزاماته تجاه الاخرين ونمو أنشطته ، ولا توجد هناك مؤشرات تثير الشكوك في عدم الاستمرار ، وعلى المصرف أن يعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية مالم تنوي الادارة أن تصفي المصرف ، أو أن توقف أعمالها ، أو أنه ليس لها بديلا اخر سوى أن تقوم بذلك ، وعندما تكون الادارة على علم عند إجراء تقويمها ، بحالات عدم تأكد ذو أهمية نسبية متعلقة بأحداث ، أو ظروف قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة المصرف على الإستمرار كمؤسسة مالية مستمرة ، فانه يجب عليها أن تفصح عن حالات عدم التأكد وعندما لا يعد المصرف

القوائم المالية على اساس الاستمرارية ، فأنه يجب ان يفصح عن هذه الحقيقة مع الاساس الذي اعدت بموجبه القوائم المالية ، وسبب عدم اعتبار ان المصرف مستمر [14]. وتعني الاستمرارية ان المصرف مستمر في مزاولة اعماله في المستقبل القريب، وانه ليس مضطراً ولا توجد لديه النية لتصفية أو تقليص حجم أعماله، أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين واللوائح [15]. ونتناول أهم مايتعلق بمفهوم الاستمرارية بما ينسجم وموضوع البحث كالاتي :

1- تقييم استمرارية المصارف

من خلال الاطلاع على الادبيات والبحوث والدراسات السابقة التي قام بها العديد من الباحثين لم يتفق الباحثين على مقياس كمي محدد لقياس وتقييم استمرارية المصارف والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، اذ انهم استخدموا بعض النسب المالية ونماذج متعددة للقياس ومع ذلك فان المقاييس التي استخدمت لايمكن ان تتنبأ بالمستقبل بالشكل المطلق إذ ان استمرارية المصارف تؤثر عليها عوامل عدة ،ولغرض التأكد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمصارف من ناحية قدرتها على الاستمرار او تصفيتها، استخدمت مؤشرات الجدارة الائتمانية والافلاس على اساس تقييم انشطتها السابقة وقياس مدى قدرة المصارف على النمو وتنمية مواردها، وقد استخدمت هذه المؤشرات في المعادلات الرياضية او تحليل الانحدار للتنبؤ في الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب، اذ تعكس مؤشرات الجدارة الائتمانية نوعية اداء المصارف القائمة ، اما مؤشرات الافلاس فإنها تعكس قدرة المصارف على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها.[14]

2- اهم النماذج المستخدمة في تقييم استمرارية المصارف

تعتمد هذه النماذج على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية ، إذ ان نتيجة للتطور الكبير في سوق المال والأعمال ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل المصارف، للتوصل الى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بإستمرارية المصارف والتي ممكن أن تكون في خطر الفشل المالي او في حالة الحاجة الى اعادة الهيكلة.[16]

أ : انموذج بيفر (Beaver Mode)

ب : انموذج (Z-Score) (Altman 1968)

جـ : انموذج (Taffler and Tisshow 1977)

د : انموذج (Springate1978)

هـ : انموذج (Kida 1981)

رابعاً : نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي

تعتمد نماذج التحليل المالي بشكل عام على النسب المالية المتعارف عليها ، وبإستخدام عدد من الاساليب الاحصائية ، كأسلوب تحليل عوامل التمييز بين المجموعات ، واسلوب الانحدار المتعدد بإستخدام نظرية الاحتمالات ، وغيرها من الاساليب الاحصائية. وظهرت العديد من الدراسات منذ بداية الستينات لتحديد المؤشرات التي يمكن الأعتماد عليها في التنبؤ بإحتمالات الفشل المالي ، و أراء المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين بضرورة تحديد مسؤولية فرض الاستمرارية للشركات ، وكيفية التشخيص السابق لحدث الإفلاس المالي لمنع الخطورة عن المستثمرين والمقرضين وغيرهم [17]. قدم العالم Kida نموذج عام 1981 ، واعتبره الباحثين من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، إن لم يكن أهمها على الاطلاق، وأكثرها شيوعاً واستخداماً ويعتمد النموذج على خمس نسب مالية وتقسم نتيجته إلى منطقتين : إما أن يكون الناتج رقماً موجباً، والذي يشير إلى ابتعاد المنظمة عن الفشل المالي في المدى القريب، أما إذا كانت النتيجة قيمة سالبة دل ذلك على أن المنظمة على مقربة من الفشل المالي، غير أن (Alkhatb and AlBzour) أشارا إلى أنه إذا كان قيمة Z أقل من (0.38) ، فأن المنظمة تواجه خطراً محتمل للفشل المالي.[18]

ويأخذ النموذج الصيغة الاتية: [1]

Z = 1.042X1+0.42X2− 0.461X3− 0.463X4+0.271X5

X 1 = صافي الارباح بعد الضرائب والفوائد إلى مجموع الموجودات

X2 = مجموع حقوق الملكية إلى مجموع المطلوبات

X3 = الموجودات السائلة الى المطلوبات المتداولة

X4 = الإيرادات إلى مجموع الموجودات

X5 = النقدية إلى مجموع الموجودات

المحور الثالث – الجانب العملي تطبيق نموذج (Kida)

اولا : نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف التجارية عينة البحث [14]

1- **المصرف التجاري العراقي**

يعد المصرف التجاري العراقي أحد أوائل المصارف الخاصة التي تم الترخيص لها في العراق ، اذ تأسس كشركة مساهمة بموجب شهادة التأسيس رقم م.ش / 4524 في 1992/2/11والصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ والمرقم (36) لسنة 1983 المعدل ، إذ تأسس المصرف برأس مال قدرة (150) مليون دينار عراقي ، وفي عام 2005 دخل المصرف التجاري العراقي في شراكة مع مجموعة البنك الأهلي المتحد ، تطور المصرف وتوسع ، إذ افتتح شبكة من الفروع في بغداد والمحافظات الأخرى بلغت (11) فرعا ، وتم إدراجه في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004 ، فيما تنامى رأس مال المصرف على مدار السنوات ليبلغ 250 مليار دينار في العام 2014 ، ليتبوأ مكانة مرموقة بين المصارف الإقليمية والدولية الأخرى.

2- **مصرف بغداد**

يعد مصرف بغداد أول مصرف عراقي خاص ترخص له العمل في العراق بعد تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 وتعديل المادة الخامسة منه الذي سمح بأجازته . تأسس المصرف وفقاً لشهادة التأسيس رقم / م.ش / 4512 في 1992/2/18 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ في ذلك الوقت رقم (36) لسنة 1983(المعدل) ، إذ تأسس المصرف كشركة مساهمة برأس مال قدرة (100) مليون دينار عراقي وبدأ بالعمليات المصرفية في 1992/9/12 و نتيجة لتطور اعمال المصرف ونموه استمرت الزيادة في رأس المال لتبلغ (250) مليار دينار عراقي حتى سنة 2018 وبلغت فروع المصرف (36) فرعاً موزعة في بغداد وباقي المحافظات . يهدف المصرف الى تقديم الخدمات المصرفية المتعددة ، وتلبية احتياجات الزبائن.

3- **مصرف الائتمان العراقي**

تأسس مصرف الائتمان العراقي بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة رقم م.ش/6615 في 1998/7/25 برأس مال مقداره (200) مليون دينار عراقي، وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 ، وباشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في 1998/10/14 وتمكن بنك الكويت الوطني في عام 2005 من الاستحواذ على 84.3 % من اسهم المصرف ليصبح المصرف الاول في العراق الذي ينجح في إنجاز عملية شرائية كهذه، مما ساعده على زيادة حجم رأسماله وتطوير قاعدة أعماله وأنشطته . اذ بلغ حجم الزيادة في رأس المال (250) مليار دينار عراقي ويعد المصرف واحداً من أهم المصارف الخاصة العاملة في العراق. كما وبلغ عدد فروع

المصرف (6) فروع ويهدف المصرف الى تقديم خدمات مالية ذات مستوى عالمي للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد لبناء العراق في اطار السياسة العامة للدولة.

1- **المصرف التجاري العراقي**

x1 = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب /مجموع الموجودات

السنة	صافي الأرباح بعد الضرائب	مجموع الموجودات	X1
2016	7577912	423819261	0,017
2017	10050154	460616311	0,021
2018	10833738	444138292	0,024
2019	6532195	449777104	0,014

x2=حقوق الملكية /مجموع المطلوبات

السنة	حقوق الملكية	مجموع المطلوبات	X2
2016	281941053	141878208	1,987
2017	291808794	168807517	1,728
2018	283677505	160460787	1,767
2019	271929254	177847850	1,528

x3 =الموجودات السائله /المطلوبات المتداولة

السنة	الموجودات السائلة	المطلوبات المتداولة	X3
2016	117711522	122189530	0,963
2017	125174841	135730016	0,922
2018	155812812	135947145	1,146
2019	238320527	146615365	1,625

x4 = الايرادات /مجموع الموجودات

السنة	الايرادات	مجموع الموجودات	X4
2016	17983182	423819261	0,042
2017	23864148	460616311	0,051
2018	19758236	444138292	0,044
2019	19542316	449777104	0,043

x5 = النقدية /مجموع الموجودات

السنة	النقدية	مجموع الموجودات	X5
2016	117711522	423819261	0,277
2017	125174841	460616311	0,271
2018	155812812	444138292	0,350
2019	238320527	449777104	0,529

المصرف التجاري العراقي		
السنة	Z = 1.042X1+0.42X2−0.461X3−0.463X4+0.271X5	Z
2016	=1.042(0.017)+0.42(1.987)−0.461(0.963)−0.463(0.042)+0.271(0.277)	0.46

2017	=1.042(0.021)+0.42(1.728)−0.461(0.922)−0.463(0.051)+0.271(0.271)	0.37
2018	=1.042(0.024)+0.42(1.767)−0.461(1.146)−0.463(0.044)+0.271(0.350)	0.31
2019	=1.042(0.014)+0.42(1.528)−0.461(1.625)−0.463(0.043)+0.271(0.529)	0.03

مناقشة وتحليل نتائج مصرف التجاري العراقي

تشير قيمة Z الموجبة للمصرف التجاري العراقي للسنوات الاربع الى ابتعاده عن الفشل المالي ، لكن بقيم امان مختلفة والتي تشير الى استمرارية المصرف في نشاطه على المستوى المنظور .اذ بلغت عام (2016) نسبة (46%) في حين كانت عام(2017)(37%) اي انخفضت (9%) . وكانت عام (2018) نسبة (31%) . اي انخفضت بنسبة (6 %) عن السنة السابقة اما عام 2019 بلغت النسبة (3 %) اي بفارق (28%) عن السنة السابقة ، لذا على ادارة المصرف محاولة اعادة نسب الامان لمستوى اعلى لضمان استمرارية نشاطه التجاري ، ويتضح من نتائج هذا المصرف اثبات فرضية البحث بعدم وجود مؤشرات تدل على ان المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية سوف لن تستمر في نشاطها التجاري.

2- **مصرف بغداد**

x1 = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

السنة	صافي الأرباح بعد الضرائب	مجموع الموجودات	X1
2016	20245029	1200424117	0,016
2017	6122480	1090587442	0,005
2018	4152102	1113538558	0,003
2019	7298604	1132744205	0,006

x2=حقوق الملكية /مجموع المطلوبات

السنة	حقوق الملكية	مجموع المطلوبات	X2
2016	282821705	917602412	0,308
2017	266271162	824316280	0,323
2018	266742720	846795838	0,315
2019	273641424	859102781	0,318

x3 =الموجودات السائلة /المطلوبات المتداولة

السنة	الموجودات السائلة	المطلوبات المتداولة	X3
2016	818184783	834482602	0,980
2017	756843153	785720332	0,963
2018	788700737	809424357	0,974
2019	690513865	829844396	0,832

x4= الايرادات /مجموع الموجودات

السنة	الايرادات	مجموع الموجودات	X4
2016	73620067	1200424117	0,061

2017	534740086	1090587442	0,049
2018	36568001	1113538558	0,032
2019	39887680	1132744205	0,035

x5 = النقدية /مجموع الموجودات

السنة	النقدية	مجموع الموجودات	X5
2016	818184783	1200424117	0,681
2017	756843153	1090587442	0,693
2018	788700737	1113538558	0,708
2019	690513865	1132744205	0,609

مصرف بغداد		
السنة	Z = 1.042X1+0.42X2−0.461X3−0.463X4+0.271X5	Z
2016	=1.042(0.016)+0.42(0.308)−0.461(0.980)−0.463(0.061)+0.271(0.681)	−0.14
2017	=1.042(0.005)+0.42(0.323)−0.461(0.963)−0.463(0.049)+0.271(0.693)	−0.13
2018	=1.042 (0.003)+0.42(0.315)−0.461(0.974)−0.463(0.032)+0.271(0.708)	−0.13
2019	=1.042(0.006)+0.42(0.318)−0.461(0.832)−0.463(0.035)+0.271(0.609)	−0.09

مناقشة وتحليل نتائج مصرف بغداد

تشير قيم Z السالبة لمصرف بغداد للسنوات الاربعة الى اقترابه من الفشل المالي بقيم مختلفة والى عدم استمرارية المصرف في نشاطه على المستوى المنظور اذا لم يتخذ اجراءات لمعالجة ذلك .اذ بلغت طيلة الاعوام الاربعة قيم سالبة و كانت عام (2016) بنسبة (14%) في حين كانت عام (2017) (13%) اي ارتفعت المخاطرة بمقدار (1%) وكانت عام (2018) نسبة (13%) اي تساوت مع السنة السابقة اما عام 2019 بلغت النسبة (9 %) اي ارتفعت المخاطرة بمقدار (4%) عن السنة السابقة لذا على ادارة المصرف العمل على اعادة نسب الامان لمستوى يحقق ضمان استمرارية نشاطه التجاري ، ويتضح نفي فرضية البحث لوجود مؤشرات تدل على ان بعض المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية سوف لن تستمر في نشاطها التجاري.

3- مصرف الأئتمان العراقي

x1 = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

السنة	صافي الأرباح بعد الضرائب	مجموع الموجودات	X1
2016	49427663	507699460	0,009
2017	6707465	476638010	0,014
2018	5597616	497694366	0,011
2019	−5121655	522536851	−0,009

x2 = حقوق الملكية / مجموع المطلوبات

السنة	حقوق الملكية	مجموع المطلوبات	X2
2016	306898511	200800949	1,528
2017	315456738	161181272	1,957
2018	313498305	184196061	1,701
2019	297126650	225410201	1,318

x3 = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

السنة	الموجودات السائلة	المطلوبات المتداولة	X3
2016	169548821	194050157	0,873
2017	163682327	152925853	1,070
2018	411056911	171280859	2,399
2019	452747720	219070744	2,066

X4= الايرادات /مجموع الموجودات

السنة	الايرادات	مجموع الموجودات	X4
2016	15859174	507699460	0,031
2017	14699842	476638010	0,030
2018	14210085	497694366	0,028
2019	4847198	522536851	0,009

x5 = النقدية /مجموع الموجودات

السنة	النقدية	مجموع الموجودات	X5
2016	169548821	507699460	0,333
2017	163682327	476638010	0,343
2018	411056911	497694366	0,825
2019	452747720	522536851	0,866

مصرف الأئتمان العراقي		
السنة	Z = 1.042X1+0.42X2−0.461X3−0.463X4+0.271X5	Z
2016	=1.042(0.009)+0.42(1.528)−0.461(0.873)−0.463(0.031)+0.271(0.333)	0.32
2017	=1.042(0.014)+0.42(1.957)−0.461(1.070)−0.463(0.030)+0.271(0.343)	0.42
2018	=1.042(0.011)+0.42(1.701)−0.461(2.399)−0.463(0.028)+0.271(0.825)	−0.16
2019	=1.042(−0.009)+0.42(1.318)−0.461(2.066)−0.463(0.009)+0.271(0.866)	−0.17

مناقشة وتحليل نتائج مصرف الائتمان العراقي

تشير قيم Z الموجبة لمصرف الائتمان العراقي للسنتين (2016،2017) الى ابتعاده عن الفشل المالي بقيم امان تشير الى استمرارية المصرف في نشاطه على المستوى المنظور .اذ بلغت عام (2016) نسبة (32%) في حين كانت عام (2017) (42%) اي ارتفعت (10%) . ولكن تحولت قيم Z واصبحت سالبة للسنتين (2018،2019) مما يشير لأقتراب المصرف من الفشل المالي بقيم تشير الى عدم استمرارية المصرف حيث كانت عام (2018) نسبة (16%) و عام 2019 بلغت النسبة (17 %). لذا يجب على ادارة المصرف محاولة اعادة نسب الامان كما كانت في السنتين الماضيتين . ويتضح نفي فرضية البحث لوجود مؤشرات تدل على ان بعض المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية سوف لن تستمر في نشاطها التجاري. يتضح لنا من نتائج تقييم استمرارية المصارف عينة البحث استناداً لمؤشرات الفشل المالي وفق نموذج (Kida) ان بعض المصارف ظهرت نتائجها موجبة اي لايوجد ما يحول دون استمرارها في ممارسة نشاطها التجاري في المستقبل المنظور ، وان البعض الاخر من المصارف ظهرت نتائجها سالبة ، مما يدل على انها سوف لن تستمر في ممارسة نشاطها التجاري ، اذا لم تتخذ اجراءات لمعالجة ذلك ويتضح من خلال ذلك نفي فرضية البحث لوجود هذه المؤشرات وهذا يتطلب جهود مستمرة ومناسبة من ادارات تلك المصارف لتدارك الامر .

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يعرض هذا المبحث اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثان وكما يأتي:

الاستنتاجيت والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- يعد الفشل المالي من الظواهر السلبية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية بما فيها المصارف.

2- اثبتت نتائج الدراسة أن انموذج kida ملائم للتطبيق على المصارف العراقية ويساعدها على التنبؤ بمستقبل المصارف سنوياً.

3- ان استخدام الانموذج يجيب على تساؤلات مشكلة الدراسة ، وأنه قادر على الاكتشاف و التمييز بين المصارف الفاشلة عن غير الفاشلة.

4- بينت نتائج التحليل المالي للمؤشرات المالية الرئيسة المكونة للأنموذج أن هناك ضعف في اداء بعض المصارف عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية التي ظهرت لديها ، مما يؤكد تعرضها للفشل المالي او الاقتراب الكبير اليه، اذا لم تتخذ هذه المصارف الاجراءات اللازمة لتصحيح ادائها . حيث وجدت مؤشرات تدل على ان بعض المصارف سوف لن تستمر في نشاطها التجاري من خلال نتائج التحليل التي اظهرها اختبار نموذج kida .

5- امكانية الاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف والمؤسسات المالية الاخرى للتنبؤ بالفشل المالي وتقييم الاستمرارية لهذه المؤسسات ، لان القوائم المالية تعد المرأة العاكسة لنشاط تلك المؤسسات.

ثانياً: التوصيات

1- من الضروري ان تقوم المؤسسات المالية ومنها المصارف بدراسة الظواهر السلبية التي تتعرض لها المؤسسات المالية ، بما فيها المصارف وضرورة دراسة سبب الفشل المالي للمصارف الفاشلة وتحديد اسباب ضعفها.

2- من الضروري ان تقوم المؤسسات المالية ومنها المصارف بإستخدام النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي ، بوصفها أداة للإنذار المبكر عن حالة المصرف.

3- ضرورة تبني تطبيق انموذج kida في المصارف العراقية ، لأنه قادر على التمييز بين المصارف الفاشلة والناجحة .

4- ضرورة قيام إدارات المصارف التي ظهرت نتائج تقييمها سالبة ، اي وجود مؤشرات للفشل المالي الى القيام بأتخاذ الاجراءات اللازمة والسريعة لإكتشاف اسباب الفشل المالي ومعالجته لكي تتمكن من الاستمرار وممارسة نشاطها بشكل طبيعي في المستقبل .

5- التأكيد على اهتمام ادارة المصارف على نشر بياناتها المالية ، اي اصدار كشوفاتها المالية (الميزانيات ، كشف الأرباح والخسائر ، كشف الدخل) ، ويجب أن تكون دورية وبشكل مبكر ومنتظم ، ليتسنى للمتعاملين مع المصرف معرفة وضعها المالي.

المصادر

1. رسول حسون ثامر الاكرع (2017) " التنبؤ بالفشل المالي بإستخدام نموذج كيدا دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" العدد 28 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق .
2. فهد راشد مسعود الهاجري (2016) "أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الاداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت" بحث مقدم الى مجلس كلية إدارة المال والاعمال جامعة ال البيت ، لنيل شهادة ماجستير محاسبة ، الكويت .
3. إسلام محمد أبو موسى ، هالة جميل لولو ، وفاء إسماعيل أبو عمارة (2014) " مدى اعتماد الجامعات الفلسطينية على التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي " بحث مقدم إلى مجلس الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية ،لنيل شهادة الماجستير في العلوم التطبيقية ، فلسطين .
4. صدام محمد محمود ، علي ابراهيم حسين ، ليث نعمان حسون (2013) " الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية بإعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف" العدد 113 ، مجلة تنمية الرافدين ، العراق.
5. عبد علي حنظل ، سمير عباس احمد (2012) " استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الاداء" العدد 32 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العراق .
6. فاطمة عبد الحسين مهدي ، (2020) " دور الابلاغ عن رأس المال الفكري في استمرارية الوحدات الاقتصادية العراقية دراسة تطبيقية في شركة أسيا سيل" بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، لنيل درجة الدبلوم العالي في علوم المحاسبة والتدقيق ، العراق.
7. مخلد حمزة جدوع ، نبراس جاسم كاظم (2019) "ادارة المصارف " دار المنهج ،الطبعة الثانية، العراق .
8. كرار عبد الاله عزيز (2014) "دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالإستقرار المصرفي بإستعمال نموذج Kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" العدد 30 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق .
9. نرمين محمد غسان الحموي (2016) " نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة" بحث مقدم لمجلس كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا.
10. سليم عماري (2015) " دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت

للأوراق المالية" بحث مقدم لمجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .

11. فيصل كيوص (2018) ، "دور النسب المالية في التحليل و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" بحث مقدم لمجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .

12. علي حسين الدوغجي ، (2008) "مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات" العدد 6 ، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، العراق .

13. آشتي عبد الستار عبد الغني البريفكاني (2017) " نموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المحلية للتنبؤ بالفشل المالي" العدد 37 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق.

14. ثائر كامل حميد (2020) "تأثير جودة الارباح بإستخدام نموذج الاستدامة في استمرارية الشركة " بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العراق.

15. ماهر عياش الامين (2016) " مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي/570 " العدد 4 ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا .

16. فهمي مصطفى الشيخ (2008) " التحليل المالي " الطبعة الاولى ، رام الله – فلسطين .

17. علاء الدين جبل ، خالد قطيني، كندة محمد نوري (2009) " دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سوريا" العدد 95 ، مجلة تنمية الرافدين ، سوريا .

18. محمد فرج الصفراني ، عبد الفتاح المختار زايد ، سعاد الهادي كشيم (2020) " امكانية استخدام نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الانماء للاستثمارات المالية القابضة" العدد 16 ، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية) ،ليبيا.